ويجب على فاقد ثوب الستر بالطين وان ترك فاذا وجد الماء ويكفي بالجاف فيه انبال وان حصلت مباشرة بحريرة
ولا يجب عليه المشي بل اسفل وانما يجب من الاعلى والجوانب لانه المعتاد ويجوز ستر بعض العورة بيده من غير بدل
ناقص لحصول المقصود به وكذا بيد غيره والحر ولو ان يجعل المصلي رجلا او غيره الامامية بعض عورته وهو
لانه ميسوره

الى الشط ليسجد فيه لكن المعتمد في التحفة والنهاية وغيرهما
انه يلزمه خروجه قال سم في حواشي المنهج والحاصل كما وافق عليه م ر انه
ان قدر على الصلاة فيه والركوع والسجود فيه بلا مشقة
وجب ذلك وعلى الصلاة فيه ثم الخروج الى الشط عند الركوع
والسجود ليأتي بهما فيه بلا مشقة ويجب ذلك وان تالم
بالخروج مشقة فهو المجنبا الا ان شا صلى عاريا على الشط ولا
اعادة وان شا وقف في الماء وعند الركوع والسجود يخرج
الى الشط اه وكلام الشارح يوافقه وما نقل عنها ما يخالف ذلك
لم اره في شيء من كتبهما **قوله** على فاقد الخ اي وان كان خارج الصلاة
قوله مباشرة مجرد اي عما يقتضي التطهير كان مس ما بين السرة والركبة
منه مع اتحاد الجنس او المحرمية **قوله** من سفل خارج الصلاة
او داخلها وقال الرملي يتردد النظر في رؤية ذراع المرأة من كمها اذا
ارسلت يدها واستقر به وقال ابن قاسم الظاهر عدم النظر لذلك بخلاف
ما اذا ارتفعت يدها وبوافقه كلام م ر وقضاويخالفه
كلام التحفة قال الاذرعي في الستر بيده وابصر فهو رؤية من الجانب
وهي تقتضي مطلقا **قوله** بيده كذلك في شرح الارشاد لكن قال
في التحفة ما عليه ان كان في ساتر عورته خرق لم يجد ما يسده به
غير يده كما هو ظاهر اه ونظر فيه الشويري في حواشي المنهج ونقل عن سم
ما يفيد التنظير فيه ايضا بما بينته في الحاصل مع الجواب عنه وعلى
القول بالوجوب اختلف في جواز السجود قال القليوبي في حواشي
المحلي واذا ستر بيده سقط عنه وجوب وضعها على المعروض
في السجود بل لا يجوز له مراعاة الستر لانه متفق عليه بين الشيخين
قال البلقيني وتبعه الخطيب واعتمده شيخنا الزيادي وقال

شيخنا الرملي بوجوب الوضع تبعا للمروياني ونقله شيخنا عنه في
حاشيته اي واعتمده سم وقال الشارح تخيير بينهما لتعارض الراجحين
عليه الخ **قوله** القبل والدبر قال في المداد والنهاية المراد
منهما كما هو ظاهر ما يقضي منه وظاهر كلامهم ان بقية العورة
سواء وان كان ما قرب اليهما اخف لكن تقدم عن م ر اولى **قوله**
وجوبا قال ابن قاسم نعم صلاته في الحمام والظاهر انه كغيره وكان
يكفي المدبر والظاهر ولو كان زائدا مستنبتها بالصلي الخ قال
الشويري انه راى في ثمار الروض فيما لو وصى بثوب لاولى الناس
ما هو صحيح في تقديم المدبر اي حيث كفاه دون القليل فليراجع
ولا فرق في ذلك بين الستر في الصلاة وخارجها كما صرح بالاول وسيأتي
قوله جيب اي فتوق قميص **قوله** او يشد في التحفة ونحوها
انه يجوز في قال ابن قاسم اتباعا لعبده والقه التحفة قبل
والكسر وقضيته كلام الجمال بردي وابن الحاجب استواؤهما ويتجه
وقول الشارح الفتح اوضح لعله لان نظرهم الى ابتدا الاخفية
الكثير من نظرهم الى انتهاء الخرق **قوله** القليوبي لا يجوز الكسر
قوله وسط بفتح السين على الافصح لغة صلاحية بيد فيه لدوام
تعدده **قوله** صح احرامه وان قال السبكي المتجه عدم انعقادها **قوله**
فراغ مرة خفف فيها وان قال السبكي المتجه عدم انعقادها **قوله**
هذه القبلة في التحفة فالحصر فيها واقع بحمل الاذن على الجهة
قوله بجميع بدنه المراد بجميع عرض البدن فلو استقبل طرفها
فخرج شيء مما يعرض عن محاذاتها لم تصح صلاته بخلاف استقبال
الركن لانه مستقبل بجميع العرض بجميع الجهتين ومن ثمة
لو كان اماما امتنع الائتمام به في هذه **قوله** سواء في باطن

فائدة قال الامام تجب الاعادة في الوقت وخارجه في
الغرائبي في الاصح وقيل في الاكثر وقيل في الاقل
والمتجه في الاستقبال الجهة
وفي استقبال الكعبة
وفي استقبال الجهة
وفي استقبال الجهة

فائدة قال

قوله ٣

شيخنا